

مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٦٩٨**

الأربعاء ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دانغ	(فييت نام)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيد أوفارت
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوتسويرفا
	تونس	السيد البعتي
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد مابونغو
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيدة غيغين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد روسكو
	النيجر	السيد أباري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة نورمان – شالي

جدول الأعمال

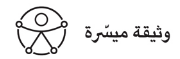
توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2019/1005)

2000524 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

الترحيب بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن وتوجيه الشكر للأعضاء المنتهية ولايتهم

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه هي الجلسة الرسمية الأولى التي يعقدها مجلس الأمن خلال هذا العام، أود أن أعرب عن أطيب تمنياتي لجميع أعضاء مجلس الأمن والأمم المتحدة والأمانة العامة بمناسبة العام الجديد.

وإذ أترأس هذه الجلسة الرسمية الأولى للمجلس في عام ٢٠٢٠، يسعدني أن أرحب بالأعضاء الجدد: إستونيا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وفييت نام والنيجر. ونتطلع إلى مشاركتهم في أعمال المجلس. وستوفر خبرتهم وحكمتهم مساعدة لا تقدر بثمن في الاضطلاع بمسؤوليات المجلس.

كما أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتنان المجلس للأعضاء المنتهية ولايتهم – بيرو وبولندا وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار والكويت – على إسهاماتهم الهامة في أعمال المجلس خلال فترة ولايتهم.

توجيه الشكر للرئيس السابق

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السيدة كيلي كرافت، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة، على اضطلاعها بمهام رئيسة المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر. وإنني على ثقة من أنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن التقدير العميق للسفيرة كرافت وفريقها على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أداروا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

جإقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2019/1005)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد محمد بن شمباس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، إلى المشاركة في هذا الاجتماع.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/1005، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

أعطي الكلمة الآن للسيد شمباس.

السيد شمباس (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أكون هنا اليوم لأطلع المجلس على آخر تقرير للأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2019/1005).

فمنذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها في هذا المحفل، في تموز/يولي٢٠١٩ (انظر S/PV.8585)، شهدت منطقة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل طفرة مدمرة في الهجمات الإرهابية ضد الأهداف المدنية والعسكرية. والعواقب الإنسانية مثيرة للجزع. وسأسلط الضوء على بعض هذه التحديات، فضلا عن المبادرات الجارية من أجل التصدي لها. كما سأتناول التطورات السياسية العامة في المنطقة، مع التركيز على الانتخابات المقبلة هذا العام.

لقد هزت أعمال العنف الإرهابية غير المسبوقة منطقة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في الأشهر الأخيرة. وعلى نحو ما أكدت خلال الإحاطة التي قدمتها إلى مجلس الأمن في ١٦ كانون الأول/ديسمب٢٠١٩ (انظر S/PV.8585)، فإن الهجمات التي تشن بلا هوادة على الأهداف المدنية والعسكرية تهز ثقة العامة.

ففي بوركينا فاسو ومالي والنيجر، ازدادت الخسائر البشرية جراء الهجمات الإرهابية بمقدار خمسة أضعاف منذ عام ٢٠١٦، حيث أُبلغ عن حدوث أكثر من ٠٠٠ ٤ حالة وفاة في عام ٢٠١٩ وحده مقارنة مع ما يقدر بنحو ٧٧٠ حالة وفاة في عام ٢٠١٦. والأهم من ذلك أن التركيز الجغرافي للهجمات الإرهابية قد تحول باتجاه الشرق من مالي إلى بوركينا فاسو والنيجر، ويهدد الدول الساحلية في غرب أفريقيا بصورة متزايدة. وازداد عدد القتلى في بوركينا فاسو من ٨٠ شخص في عام ٢٠١٦ إلى أكثر من ٨٠٠ ١ شخص في عام ٢٠١٩. كما ازداد عدد الأشخاص المشردين - عشرة أضعاف في هذه الحالة - إلى حوالي نصف مليون شخص، علاوة على ٠٠٠ ٢٥ شخص التمسوا اللجوء في البلدان المجاورة.

وكثيرا ما تكون الهجمات الإرهابية جهودا متعمدة يبذلها المتطرفون العنيفون للحصول على الأسلحة والسيطرة على طرق الاتجار ومباشرة أنشطة غير مشروعة أخرى، بما في ذلك التعدين غير المشروع بالوسائل الحرفية في بعض المناطق التي تدعم شبكاتهم.

وغالبا ما يرتبط الإرهاب والجريمة المنظمة والعنف الطائفي ارتباطا وثيقا. وينطبق هذا بصفة خاصة على المناطق النائية التي يكون وجود الدولة فيها ضعيفا. ويقوم المتطرفون في تلك الأماكن بتوفير السلامة والحماية للسكان، فضلا عن الخدمات الاجتماعية، مقابل الولاء. ولهذا السبب، فخلال المؤتمر الرفيع المستوى بشأن مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب الذي عقد في نيروبي في تموز/يوليه ٢٠١٩، شدد الأمين العام على أن الاستجابة في مجال مكافحة الإرهاب يجب أن تركز على كسب ثقة السكان المحليين ودعمهم.

وتحتشد الحكومات، والجهات الفاعلة المحلية، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع الدولي في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل من أجل التصدي للإرهاب والتطرف العنيف. والواقع أن هناك بالفعل العديد من القرارات والإعلانات والأطر المُحكمة على المستوى الاستراتيجي. ففي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خلال مؤتمر القمة لرؤساء دولها وحكوماتها خطة عمل للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ من أجل القضاء على الإرهاب في المنطقة دون الإقليمية، في أعقاب مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقدته الجماعة في واغادوغو في أيلول/سبتمبر، والذي تعهدت خلاله بتعبئة بليون دولار على المستوى الداخلي. وكذلك فإن استراتيجية الاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد المعنية بالاستقرار الإقليمي والإنعاش والقدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد هي نهج إقليمي يحدد معايير للإنذار المبكر والمبادرة بمعالجة جميع أشكال النزاعات المحلية.

لقد حان الآن وقت العمل. ويجب على القادة على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي الوفاء بالتعهدات التي قطعت، ويجب على الشركاء الدوليين تقديم الدعم الكامل لتنفيذ الآليات القائمة. ونحن بحاجة إلى إعطاء الأولوية لاتباع نهج مشترك بين الركائز على جميع المستويات وعبر جميع القطاعات لكفالة تقديم أكثر أشكال الدعم فعالية للحكومات في المنطقة. وتشكل استجابة الأمم المتحدة في منطقة الساحل نموذجا لهذا النهج. كما عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بشكل وثيق مع اتحاد نهر مانو لإحياء تدابير الأمن وبناء الثقة عبر الحدود في تلك المنطقة.

ولا تزال الاشتباكات التي تنشب بين المزارعين والرعاة من أكثر النزاعات المحلية عنفا في المنطقة. ويعتمد ما يقرب من ٧٠ في المائة من سكان غرب أفريقيا على الزراعة وتربية الماشية لكسب العيش. ولهذا السبب، من المهم للغاية ضمان التعايش السلمي بين المزارعين والرعاة. ويؤدي تغير المناخ، من بين عوامل متعددة أخرى، إلى تفاقم النزاعات بين المزارعين والرعاة بشكل

متزايد. كما يؤثر تغير المناخ على الأمن، مما يترتب عليه علاقة سلبية فيما بين تغير المناخ والتماسك الاجتماعي والهجرة غير النظامية والإجرام في بعض الأماكن.

إلا أن كل هذه الاتجاهات المقلقة للغاية على الصعيد الأمني يجب ألا تصرف الانتباه عن التطورات السياسية الإيجابية في أجزاء كثيرة من غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. فالعديد من البلدان تشهد جلسات حوار مع المواطنين وحوارات بين الأطياف السياسية المختلفة. وعلى سبيل المثال، نجح شعب غامبيا في اختتام الجولة الثانية من المشاورات العامة بشأن صياغة دستور جديد واضطلع بعملية الحقيقة والمصالحة والتعويض بطريقة سلمية. وفي سيراليون وموريتانيا والسنغال وأماكن أخرى، تجري حوارات مشجعة بهدف تعزيز الوحدة الوطنية.

وخلال الأشهر المقبلة، سيختار الناخبون في ستة بلدان في غرب أفريقيا قادتهم في تنافس ديمقراطي. وفي هذا السياق، يستحق شعب غينيا - بيساو ولجنته الانتخابية التهنئة على إجراء الانتخابات الرئاسية في العام الماضي بشكل مثالي، وهو ما شكل خطوة هامة إلى الأمام في التطور الديمقراطي لغينيا - بيساو. وستواصل الأمم المتحدة دعم حكومة غينيا - بيساو وشعبها في جهودهما الرامية إلى توطيد السلام والتنمية.

وفي ٢٢ شباط/فبراير، ستجري توغو انتخاباتها الرئاسية المقبلة. وفي أعقاب الإصلاحات الانتخابية والدستورية الأخيرة، ثمة أهمية ملحة لتسوية أي مظالم متبقية من فترة ما قبل الانتخابات وبعدها من خلال القنوات القانونية. كما تستعد بوركينا فاسو وغانا وغينيا وكوت ديفوار والنيجر لإجراء انتخابات في وقت لاحق من هذا العام. إن المظالم التي لا تُحل وعمليات المصالحة الوطنية غير المكتملة والشعور بأن المؤسسات والعمليات يجري التلاعب بها لتحقيق مكاسب سياسية تنطوي على خطر اندلاع التوترات ومظاهر عنف سياسي.

وأسفر استئناف الحوار في غينيا بفضل الزخم الذي ولدته الأمم المتحدة وشركاؤها عن نتائج حسنة التوقيت، بما في ذلك إطلاق سراح السجناء السياسيين. وتكرر الأمم المتحدة دعوتها أصحاب المصلحة الوطنيين إلى تجاوز خلافاتهم بروح بناء التوافق في الآراء من أجل ضمان إجراء الانتخابات التشريعية المقررة في شباط/فبراير بصورة سلمية. وخلال الأشهر المقبلة، سيواصل المكتب العمل عن كثب مع جميع أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الإقليميين، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لتعزيز توافق الآراء والشمول في جميع الانتخابات المقرر إجراؤها في المنطقة.

وفي هذا الصدد، سيواصل المكتب أيضا حث الدول الأعضاء في المنطقة على اعتماد تشريعات أو تنفيذ القوانين القائمة لتعزيز مشاركة النساء والشباب في تلك الانتخابات الهامة التي تشكل علامة على الطريق. وسيواصل المكتب العمل جنبا إلى جنب مع الشركاء الإقليميين وغيرهم من الشركاء لنقل رسائل متسقة وحازمة في ذلك الصدد، لا سيما ونحن نحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ولعلي أضيف إلى ذلك أن نساء من غرب أفريقيا قمن بدور هام في اتخاذ ذلك القرار قبل ٢٠ عاما.

في الختام، وكما أوضحت للتو، فإن المخاطر كبيرة في المنطقة في هذا العام على صعيد التطورات الأمنية والسياسية على حد سواء. وبينما يجري تجديد ولاية المكتب، فإننا نعول على دعم المجلس الكامل والمستمر لإنجاز المهام الموكلة إلينا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد شمباس على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أود بداية أن أثني على التزام الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، الذي يواصل تقديم دعم ممتاز إلى جهود المنطقة في السعي إلى تحقيق السلام والتنمية

المستدامة. وترحب النيجر بتأييده للنهج الشاملة للجميع في عمليات الحوار والانتخابات الوطنية، فضلا عن مساعدته في تعزيز وضمان احترام حقوق الإنسان والإصلاحات المؤسسية.

على الرغم من الجهود المتعددة الأبعاد المبذولة في منطقة الساحل والصحراء، لا تزال الحالة الأمنية هناك مقلقة للغاية. فقد شهدت المنطقة أكثر من ٧٠٠ هجوم إرهابي في عام ٢٠١٩. وشنت الجهات العنيفة من غير الدول، بما فيها الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية والميليشيات القبلية، مرارا هجمات على المدنيين وقوات الدفاع والأمن، وتحديدا في بوركينا فاسو ومالي وبلدي، النيجر. ولا شك في أن ذلك يشكل عقبة أمام تحقيق الاستقرار الإقليمي وأهداف التنمية المستدامة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

وتؤكد جمهورية النيجر مجددا دعمها لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل، التي يتمثل هدفها الرئيسي في استكمال الاستراتيجية والبناء على المكاسب التي تحققت. وبينما تشير النيجر إلى أن منطقة الساحل هي عصب مكافحة الإرهاب، فإنها توصي بمنح المكتب ولاية تمكنه من التصدي بنفس المستوى من الفعالية للتحديات التي تواجه منطقة الساحل اليوم، والتي تتمثل في الإرهاب والصراعات القبلية، من بين أمور أخرى. وبالإضافة إلى دوره في مجال الدبلوماسية الوقائية ودعم العمليات السياسية في المنطقة، سيتعين على المكتب التصدي للتحديات التي أشرت إليها للتو.

ومن المشجع أن نلاحظ أن رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي ترأسها النيجر حاليا قد التزموا بتعزيز الحكم والمؤسسات الديمقراطية في بلدانهم فضلا عن النهوض باحترام سيادة القانون، وذلك إدراكا منهم لأن السلام والأمن والاستقرار في المنطقة شرط أساسي لتحقيق التكامل والتنمية الاقتصادية في منطقتهم. وفي ذلك الصدد، وبالإضافة إلى غينيا – بيساو التي انتهت مؤخرا من عملية انتخابية كانت صعبة ولكنها كُللت بالنجاح، ستُجرى انتخابات خلال هذا العام في ستة بلدان أخرى في المنطقة، على نحو ما بينه الممثل الخاص للأمين العام في وقت سابق بالتفصيل.

ولا بد أيضا من الإشارة إلى التقدم المحرز في مالي، مع انطلاق الحوار الوطني الشامل للجميع في باماكو في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، والذي شهد مشاركة جميع الأطراف في مالي تقريبا. كما يجب أن نرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر، ولا سيما في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فهذا التقدم الذي تحقق في سياق صعب يستحق التشجيع والدعم.

وبالإضافة إلى الالتزامات الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب، التي تتراوح بين ١٥ و ٣٠ في المائة من ميزانية أي بلد، أسفر حشد المنطقة لجهودها في مجال مكافحة الإرهاب عن اعتماد خطة العمل ذات الأولوية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤، والتي تهدف إلى القضاء على الإرهاب بترتيب مالي قدره ٣,٣ بلايين دولار، سيجري تأمين بليون دولار منها من الموارد الداخلية.

على نفس المنوال، أنشأت خمسة بلدان في المنطقة المجموعة الخماسية لقوة الساحل المشتركة، التي، على الرغم من أنها أنجزت مهاما ناجحة والموارد المادية، فلا تزال تكافح من أجل الوصول إلى المستوى الكامل من التشغيل بسبب الافتقار إلى التمويل الكافي. وهنا أيضا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد تلك البلدان، التي تتأثر الآن مباشرة بهجمات الجماعات الإرهابية المسلحة، على التعامل معها بأكفأ طريقة ممكن وذلك بمساعدتها على ضمان توفير تمويل لها يمكن التنبؤ به. ونود أن نعرب عن عميق امتناننا للبلدان الصديقة التي تدعم قواتنا المسلحة في هذه الأوقات العصيبة، من خلال الدعم المتعدد الجوانب.

يلاحظ المجلس انه رغم استمرار الشواغل الأمنية الخطيرة، فإن الأفاق السياسية في المنطقة مشجعة إلى حد ما. ومنطقة

غرب افريقيا ومنطقة الساحل تحتاج، أكثر من اي وقت مضى، إلى التضامن والعمل الملموس من جانب المجتمع الدولي من أجل ضمان عدم فقدان المكاسب الديمقراطية التي تحققت والتي تحبط الأنشطة الإجرامية التي تقوم بها الجماعات الإرهابية المسلحة، وهي أنشطة تقوض أساس الدولة.

تثني النيجر على الجهود الدؤوبة التي يبذلها الممثل الخاص، فضلا عن التزامه الشخصي وتفاني أفرقته. وتدرك أيضا الصعوبات التي ينطوي عليها الاضطلاع بولايته التي تتزايد مع إغلاق بعض المكاتب في المنطقة، بالإضافة إلى تزايد التحديات الأمنية. اغتنم هذه الفرصة لأناشد المجلس، باسم المنطقة، تقديم كل المساعدة اللازمة، من حيث الموارد البشرية والمالية على السواء، لتمكينها من مواصلة جهودها لتعزيز الحوار والسلام والأمن في غرب افريقيا ومنطقة الساحل بنفس القدر من الفعالية.

السيد بيكستين دو بوستوريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على الانضمام إلى مجلس الأمن وتولي رئاسته مباشرة، وأن أؤكد لكم دعمنا الكامل. أود أيضا أن أشكر وفد الولايات المتحدة على رئاسته للمجلس في كانون الأول/ديسمبر.

أود أيضا أن أتوجه بالشكر الحار إلى الممثل الخاص شمباس على إحاطته الإعلامية الشاملة. وتشيد بلجيكا بالعمل الذي يضطلع به يوميا لتعزيز الوقاية، والوساطة، والسلام المستدام، وسيادة القانون في غرب افريقيا ومنطقة الساحل.

لا تزال الحالة الأمنية المحفوفة بالخطر تشكل مصدر قلق لنا. إن ما يدور في خلدي بوجه الخصوص هو تكثيف العنف الطائفي في عدة بلدان في المنطقة، مثل نيجيريا، وبوركينا فاسو ومالي، فضلا عن الهجمات الإرهابية التي لم تتضاءل للأسف. وهذا التدهور يؤثر تأثيرا مباشرا على الحالة الإنسانية، مما يتسبب في معاناة مئات آلاف من الناس الأبرياء. ويستحق استمرار النزاعات بين الرعاة والمزارعين اهتماما خاصا، لأن هذه التوترات تشكل حاليا محركا رئيسيا لانعدام الأمن في المنطقة دون الإقليمية بل حتى خارجها.

أشيد بمكتب الأمم المتحدة لغرب افريقيا ومنطقة الساحل لزيادة الوعي بهذه المسألة بدرجة كبيرة. وتتمثل المهمة الآن في تنفيذ مختلف الممارسات الجيدة المحددة، ولا سيما بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا.

أما في بوركينا فاسو، فإن انتشار وزيادة عدد الهجمات على المدنيين وعلى دولة بوركينا فاسو في الشمال والشرق وحتى جنوب البلد يعتبر تطورا مقلقا للغاية. وهذه الهجمات الإرهابية تعرقل التنمية وتهدد الاستقرار الإقليمي. ونشيد بجهود الأمين العام لإجراء تعديل على وجود الأمم المتحدة في بوركينا فاسو لمؤازرة البلد في تصديه للتحديات التي يواجهها. أما في نيجيريا، فإن استمرار الهجمات العنيفة التي تشنها جماعة بوكو حرام فتشكل ظاهرة مقلقة أيضا. وتشيد بلجيكا بشجاعة وتضحيات قوات الأمن في جميع أنحاء المنطقة في كفاحها ضد الإرهابيين. ومن المهم جدا أن الاضطلاع بهذا الكفاح، بطريقة تتماشى مع مراعاة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وإلا فإن النجاحات التي حققتها قوات الأمن لن تكون إلا نجاحات عابرة وستعرض للخطر المصالحة والنهاية الدائمة للأزمة.

علاوة على ذلك، وكما يذكر الأمين العام في تقريره (S/2019/1005)، فإن التصدي للتحديات في غرب افريقيا لا يمكن أن يستند إلى الأمن وحده. إذ أن ثمة حاجة إلى نهج شمولي للتعامل مع التطرف العنيف، مع التركيز أيضا على الحكم الصالح، ومكافحة الإفلات من العقاب، والتنمية المستدامة والشاملة.

إن الجهود التي تبذلها عدة بلدان في المنطقة، مثل غامبيا وليبريا وسيراليون، جديرة بدعمنا. فالمصالحة الوطنية والتعمير بعد انتهاء النزاع وإصلاح قطاع الأمن، كلها أمور تشكل تحديات رئيسية لتلك الدول التي تعمل حاليا المؤسسات الديمقراطية فيها

على ترسيخ أقدامها. ومن الجدير بالذكر أن الإرادة السياسية سوف ستكون حاسمة في ترسيخ الحكم الصالح، والديمقراطية، وحقوق الإنسان بغية الحفاظ على المكاسب التي تحققت وضمان التنمية المستدامة.

في هذا الصدد، أود أن اشدد على الدور الهام الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في دعم تلك البلدان بالإبقاء على الحوار بين جميع الأطراف المعنية. وبالمثل، تظل الأنشطة التي يضطلع بها صندوق بناء السلام أساسية لتلبية احتياجات محددة. وترحب بلجيكا بنهجها الذي يركز على الوقاية. ويجب أن تستند هذه الجهود إلى الهيكل الجديد للمنسقين المقيمين في اتباع نهج متكامل مشترك بين الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة: السلم والأمن، والتنمية الإنسانية، وحقوق الإنسان.

يضطلع المكتب أيضا بدور ريادي في دراسة أثر تغير المناخ على الأمن بوصف ذلك جزءا من نهج منع نشوب الصراعات. وهذا عمل بالغ الأهمية، وأشجع الممثل الخاص على مواصلة هذه الجهود.

في الختام، أود أيضا أن اشدد على الدور الرئيسي الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وأشيد بتنسيقها الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ونشجعها على الإبقاء عليه في المستقبل.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): تثني فرنسا على الممثل الخاص وفريق مكتب الأمم المتحدة لغرب افريقيا ومنطقة الساحل للعمل الذي يقومان به. وتعد منطقة غرب افريقيا من المجالات ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة إلى فرنسا والاتحاد الأوروبي. وتواجه المنطقة تحديات هائلة، وهي مسألة يواجه فيها مستقبلنا المشترك إلى حد كبير، سواء من حيث الأمن، أو التنمية الاقتصادية، أو الحرية، أو الديمقراطية، أو تنمية الشباب، أو الحفاظ على الطبيعة، أو القدرة على العمل معا.

لقد أُحرز تقدم في السنوات الأخيرة في مجالي التنمية البشرية والديمقراطية على حد سواء. وقد أُجريت عدة انتخابات في العام الماضي أدت إلى الانتقال الديمقراطي، لا سيما في موريتانيا، في أب/أغسطس، وفي غينيا – بيساو في آذار/مارس وكانون الأول/ديسمبر، وهو أمر جدير بالترحيب. أما فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فإن بدء أعمال لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات في غامبيا يمثل أيضا خطوة رئيسية إلى الامام.

مهما يكن من أمر، تواجه المنطقة تحديات كبيرة. إذ أن الحالة الأمنية في منطقة الساحل لا تزال أخذة في التدهور، مع ما يترتب على ذلك من عواقب إنسانية وخيمة، ولا سيما فيما يتعلق بالسكان المدنيين الضعفاء، وما ينطوي عليه ذلك من تداعيات بالنسبة إلى المنطقة دون الإقليمية برمتها، خاصة فيما يتعلق بزيادة عدد التشريد القسري. وتكرر فرنسا دعوتها إلى التعجيل بحشد جهودنا جميعا لمساعدة بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مكافحة الإرهاب وكبح الجريمة المنظمة والتصدي للأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. والواقع أن رئيس الجمهورية الفرنسية إيمانويل ماكرون سيجتمع مع رؤساء بلدان المجموعة الخماسية والشركاء متعددي الأطراف في ١٣ كانون الثاني/يناير، أي يوم الإثنين المقبل، في بو لإعادة تأكيد التزامنا الجماعي ووضع خريطة طريق مشتركة.

وسُتجرى انتخابات رئاسية في ما لا يقل عن ثمانية بلدان في غرب أفريقيا خلال عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. وهذه العمليات يمكن أن تكون مصدرا للتوتر. ونشجع الممثل الخاص على الاستفادة بشكل فعال من مساعيه الحميدة وعلى إيصال رسائل سياسية قوية. وثمة فائدة خاصة لأن تقدم الأمم المتحدة المساعدة الانتخابية عندما تطلب البلدان هذه المساعدة.

وفي ضوء الانتخابات التشريعية والرئاسية، نعتقد أن من المهم مواصلة الجهود في غينيا، التي زارها الممثل الخاص في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. ولا تزال هناك توترات كبيرة بين الحكومة

والشعب في ذلك البلد. وقد فقد العديد من الأشخاص حياتهم خلال مظاهرات خرجت في العام الماضي. وإجراء حوار متعمق بين الزعماء السياسيين أمر أساسي لتخفيف حدة التوترات. وستكون الانتخابات التشريعية في الشهر المقبل في غاية الأهمية للعملية السياسية الجارية في غينيا، ومن الأهمية بمكان أن تُجرى على نحو شفاف وذي مصداقية وبطريقة توافقية.

ويجب على المجلس أن يجدد ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في هذا الشهر. وتؤيد فرنسا تعزيز المكتب لتمكين الممثل الخاص من بذل مساعيه الحميدة إلى أقصى حد ممكن. وعلاوة على ذلك، فإن لدى الأمم المتحدة العديد من الأدوات تحت تصرفها على أرض الواقع، بما في ذلك وكالاتها وصناديقها وبرامجها، والتي يجب أن تعمل بشكل متآزر في سبيل الهدف نفسه. وهذا هو السبب في أن فرنسا ترى أنه سيكون من المناسب إعطاء المكتب دورا أكبر في تنسيق عمل الأمم المتحدة في المنطقة، تماشيا مع نهج متكامل يشمل الأمن والتنمية. واستنادا إلى هذا النهج، ندعو مكتب الأمم المتحدة إلى تعزيز تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، والتي لا بد أن تسفر عن نتائج ملموسة في مجال التنمية.

أخيرا، من الضروري أن يقدم المكتب في تقاريره تحليلات للمخاطر الأمنية الناجمة عن تداعيات تغير المناخ، فضلا عن توصيات باتخاذ إجراءات لمنع تحقق هذه المخاطر. ونرى أن منح الأولوية للبلدان الهشة والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أمر في محله، وهو ما ينطبق أيضا على أنشطة بناء القدرات والشراكات مع الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان. ونشدد أيضا على أهمية التزام المكتب تجاه منطقة حوض بحيرة تشاد بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. ونؤيد تعبئة جهود الممثلين الخاصين للأمين العام بشأن هذه المسألة التي تستحق اهتماما رفيع المستوى، في وقت تواصل فيه الحالة الأمنية والإنسانية تدهورها.

إن مكتب الأمم المتحدة يضطلع بأعمال متنوعة وواسعة النطاق، تتناسب مع التحديات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي هذا الصدد، وفي الختام، نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تكون أفضل تجهيزا كي تتمكن من أن تكون أكثر فعالية في المنطقة.

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، نشكر السيد محمد بن شمباس على إحاطته.

تثني الجمهورية الدومينيكية على العمليات الانتخابية السلمية التي جرت في بعض بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي الوقت نفسه، ننوه بالجهود الكبيرة التي تبذلها بلدان المنطقة والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية للتصدي للتدهور المستمر في الحالة السياسية والأمنية في منطقة الساحل، وخاصة في بوركينا فاسو ومالي والنيجر. فهذه البلدان تواجه هجمات متكررة تسبب التشريد الجماعي للسكان وعدم الاستقرار والفقر.

وندين العنف الطائفي والهجمات الإرهابية على العاملين في المجال الإنساني والمدنيين، ولا سيما النساء، والخسائر البشرية الكبيرة التي تتكبدها قوات الأمن والدفاع في بوركينا فاسو ومالي والنيجر. ونأمل في أن يُقدم المسؤولون عن ذلك إلى العدالة وأن تتلقى القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ما يلزمهما من موارد وتدريب من أجل تعزيز العمليات المشتركة عبر الحدود.

ومن الأهمية بمكان تنفيذ مذكرة التفاهم بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية بغية تعميق تعاونهما بشأن مسائل الأمن والتنمية وتعزيز تنفيذ منبر التنسيق الأمني بين المجموعة الخماسية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. ويضع ارتفاع عدد الوفيات والاشتباكات بين المزارعين ومربي الماشية المنطقة، المتضررة بالفعل جراء التشريد الجماعي للأبرياء، على حافة كارثة. وثمة تقارير عن وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق

الإنسان وانعدام الأمن الغذائي وعن تداعيات سلبية على التعليم والخدمات الصحية. كما أن المجتمعات المحلية متضرر بشدة من آثار تغير المناخ ويجب مساعدتها في بناء قدرة قوية على الصمود أمام هذه العوامل السلبية الكثيرة.

وفيما يتعلق بالمرأة، نتفق على أن دورها في الحياة السياسية ينبغي ألا يقتصر على وظيفتي التعبئة وتقديم الدعم. وعليه، فإننا نتوقع مشاركة كل من النساء والشباب بصورة أكثر شمولا وذات مغزى أكبر في عمليات السلام وصنع القرار.

ويحدونا الأمل في أن تحظى النهج والتدابير الكلية التي تنفذها البلدان للتخفيف من حدة التوترات السياسية والأمنية بدعم جميع الجهات الفاعلة في المجتمع وأن تؤدي إلى تغييرات في مجالات السياسة والحوكمة والتنمية وحقوق الإنسان. فهذه التغييرات ضرورية لكفالة تنفيذ العمليات الانتخابية المعلقة والتغلب على التحديات الأخرى بسلاسة وإحراز تقدم في إيجاد فرص أفضل للمجتمعات في غرب أفريقيا. فانعدام الفرص يجعل السكان عرضة للتجنيد في صفوف الجماعات المسلحة. ويوفر هذا الواقع السيناريو المثالي لهذه الجماعات لتوسيع عملياتها وزيادة عدد الهجمات التي تشنها على المدنيين والعسكريين من أجل فرض سيطرتها.

وثمة حاجة متزايدة إلى مزيد من التعاون في تعزيز مكافحة التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية والإجرامية. وفي الوقت نفسه، يجب تعزيز مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بتزويده بالموارد اللازمة وتكليفه بولايات واضحة وواقعية للعمل مع الشركاء الإقليميين في التصدي للتهديدات المتداخلة المحدقة بالسلام والأمن في المنطقة. ونثني على المساعي الحميدة والجهود المتواصلة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة في البحث عن حلول سلمية لمختلف التحديات التي تواجهها بلدان غرب أفريقيا.

في الختام، لن يتسنى لسلطات دول المنطقة زيادة وجودها في المناطق المتضررة وإيجاد فرص لبلوغ دليل التنمية البشرية اللازم لتحقيق التنمية المستدامة لشعوبها إلا من خلال اتخاذ إجراءات منسقة ترمي إلى معالجة الأسباب الجذرية للهشاشة وعدم المساواة والفقر في المنطقة وتزويد القوات العسكرية بما يكفي من الموارد والتدريب.

السيد أوفارت (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نظرا لأن هذه هي أول مرة تأخذ فيها إستونيا الكلمة في هذه القاعة بصفتها عضوا منتخبا في مجلس الأمن، اسمحوا لي أن أهنئ فييت نام على توليها رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير وأن أشكر الولايات المتحدة على رئاستها للمجلس في كانون الأول/ديسمبر.

وأود أن أعرب عن دعم إستونيا للممثل الخاص شمباس ولجميع أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل خلال الفترة المشمولة بآخر تقرير. إن القيام بالوساطة وبذل مساع حميدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل يؤديان دورا هاما في دعم جهود الأمم المتحدة إجمالا في المنطقة.

إن تقرير الأمين العام (S/2019/1005) يلفت الانتباه إلى الاتجاهات المثيرة للقلق في الحالة الأمنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل عموما. ولا تزال إستونيا تشعر بالقلق إزاء التطورات السلبية في المنطقة، مثل انتشار التطرف العنيف والجريمة المنظمة. ولا بد من أن ندين بأشد العبارات آخر هجوم إرهابي، ذلك الذي وقع يوم السبت الماضي في بوركينا فاسو على حافلة تقل تلاميذ وأسفر عن سقوط ١٤ قتيلا. فأي هجوم من قبيل هذه الهجمات الإرهابية هو ببساطة أمر غير مقبول.

وبالنظر إلى الطابع عبر الوطني للتهديدات، فإن التعاون عبر الإقليمي ذو أهمية رئيسية. ونثني كثيرا على تعاون الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ونشجع تبادل الممارسات الجيدة بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. ونأمل أن نرى تعزيز هذا التعاون وتحسين التنسيق.

ونلاحظ على نحو إيجابي أن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل – إلى جانب عملية برخان التي تقودها فرنسا، والتي تساهم فيها إستونيا – ظلت تدير عمليات مكافحة الإرهاب بنجاح. غير أنه يتعين علينا – نظرا إلى تزايد عدد الهجمات العنيفة، بما في ذلك على المدنيين – أن نزيد التشديد على الدور الذي تضطلع به دول المنطقة. فالسيطرة السياسية الكاملة والوجود الفعال للدولة، بما في ذلك وجود عسكري مدرب تدريبا كافيا، تكتسي أهمية أساسية في هذا الصدد. وينبغي محاسبة جميع مرتكبي العنف.

ومعالجة الأسباب الجذرية والدوافع الطويلة الأجل للنزاعات والعنف تأتي في صميم أنشطة بناء السلام التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والدبلوماسية الوقائية. ونشيد بمشاركة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في تعزيز المشاركة الهادفة للمرأة والشباب في العملية السياسية، غير أن من الواضح أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود من قبل جميع الأطراف ذات الصلة. ونود أن نشدد، في هذا الصدد، على الحاجة إلى منظور جنساني متكامل في تصميم وتنفيذ استراتيجيات شاملة لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة.

وأخيرا، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار آثار تغير المناخ على سبل معيشة الناس في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، التي تشتد بصفة خاصة في حوض بحيرة تشاد. ومن المهم تتبع جذور وآثار التوترات المتصلة بالمناخ ودعم أصحاب المصلحة الرئيسيين في إيجاد بدائل لأشد المتضررين.

السيدة ديشونغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أولا، أود أن أتقدم بأحر التهاني إلى جمهورية فييت نام الاشتراكية على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وكذلك نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد محمد بن شمباس، على إحاطته الثاقبة. ونعرب عن تأييدنا لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، الذي يواصل تقديم إسهامات قيمة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام والتنمية المستدامة والتعاون في المنطقة دون الإقليمية.

يغتنم بلدي هذه الفرصة ليشيد ببعض أوجه التقدم الإيجابية التي شهدتها المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما الالتزام الذي قطعه أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى جانب تشاد وموريتانيا، بتعزيز مشاركتها وتعاونها في التصدي للإرهاب. ونرحب كذلك بالحوارين السياسيين في ليبريا والسنغال وبالتقدم الذي أحرزته غامبيا في الإصلاح الدستوري والعدالة الانتقالية وبالعمليتين الانتخابيتين الناجحتين في موريتانيا وغينيا – بيساو. وعلى الرغم من هذا التقدم، فإن سانت فنسنت وجزر غرينادين منزعجة من التهديد الإرهابي وانعدام الأمن والشواغل الإنسانية والإنمائية التي لا تزال قائمة في المنطقة دون الإقليمية.

ونرى أن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في وضع استراتيجي لكفالة التآزر والتكامل بين الخطط الأمنية لمختلف البلدان، وبالتالي ضمان وجود رؤية شاملة للتصدي للخلايا المتقيحة للتطرف العنيف وأنشطة الجريمة المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، نشيد بعمل لجنة بناء السلام وكذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي اتخذ قرارا العام الماضي بشأن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ونشجع هذا التنسيق فيما بين أجهزة الأمم المتحدة.

وأحد الأهداف الرئيسية للسعي إلى تحقيق سلام دائم ومستدام في المنطقة دون الإقليمية هو إثراء حياة الناس. وقد علمنا، للأسف، من تقارير الأمين العام – على سبيل المثال تقريره الأخير (S/2019/1005) – والإحاطة التي قدمها الممثل الخاص شمباس، أن ملايين الناس لا يزالون يتأثرون سلبا بعدم الاستقرار في المنطقة في شكل التشرد وانعدام الأمن الغذائي ومخاطر سوء التغذية الحاد ونقص الخدمات الأساسية. إننا نشيد بالكيانات والأشخاص الذين يواصلون المشاركة على الجبهة

الإنسانية على الرغم من التحديات والمخاطر التي ينطوي عليها ذلك. وكذلك نشجع دعم المجتمع الدولي لاتخاذ التدابير اللازمة لمواصلة عملهم النبيل.

إن أي حل لعدم الاستقرار الذي ابتليت به مختلف المناطق في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، يجب أن يعترف بصورة مجدية بالأسباب الجذرية لتلك النزاعات ويستهدفها. ولذلك يجب أن تكون الاستراتيجيات استراتيجيات شاملة تضم عناصر التنمية المستدامة وتدابير التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود، إلى جانب حماية وتعزيز حقوق الإنسان وفقا للقوانين الوطنية. ونرحب بالتحليل المستمر للصلة بين المناخ والأمن الوارد في تقرير الأمين العام، فضلا عن أي تعاون آخر في المستقبل مماثل للتعاون الذي تسعى إليه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكاتب الأمم المتحدة المختلفة بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية.

ويشير تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2019/1005 إلى الآثار السلبية لتغير المناخ في حوض بحيرة تشاد وأجزاء من منطقة الساحل. ويساور سانت فنسنت وجزر غرينادين قلق بالغ إزاء أثر تغير المناخ في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. إننا نحتاج، على المدى القريب، إلى التعبئة لدعم التكيف مع المناخ في المنطقة. فيجب على الدول الأعضاء أن تفعل كل ما في وسعها للتخفيف من هذا المضاعف التهديدي بدعم تدابير التكيف على سبيل الاستعجال وبتحقيق مسؤوليتنا الجماعية عن خفض انبعاثات الكربون من أجل الأجيال المقبلة وتحقيق سلام دائم ومستدام. ومن المهم، في ذلك السياق، ملاحظة أن الشباب يشكلون ٦٥ في المائة من سكان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

إن كلمات الشاعر الفنسنتي الراحل، دانيال ويليامز، مناسبة في هذا السياق: ”ما من أحد غيرنا يمكنه أن يدنس مستقبلنا. فالحاضر هو الماضي، والماضي تعتريه أخطاء آبائنا“. تذكرنا هذه الكلمات بالمسؤولية التي نتحملها جماعيا في سعينا إلى تأمين مستقبل مشرق ومزدهر للأجيال المقبلة. وتلتزم سانت فنسنت وجزر غرينادين بهذا الهدف وتتطلع إلى المشاركة بشكل بناء في سبيل تحقيق هذه الغاية.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين بإستونيا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وفييت نام والنيجر في مجلس الأمن بوصفها أعضائه المنتخبين الجدد. ونقدر عمل الولايات المتحدة كرئيس للمجلس في كانون الأول/ديسمبر ونهنئ فييت نام على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر. فالصين ستدعم عملها بنشاط. كما تشكر الصين الممثل الخاص شمباس على إحاطته.

تتمتع منطقة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، في الوقت الحاضر، باستقرار سياسي عام ونمو اقتصادي مطرد ونجاحات ملحوظة في التمكين الذاتي من خلال الوحدة. وفي الوقت نفسه، لا تزال بعض البلدان تواجه تهديدات أمنية شديدة، بما في ذلك أنشطة متطرفة وإرهابية عنيفة وجريمة منظمة عبر وطنية ونزاعات قبلية. وقد أدت هذه المخاطر الأمنية إلى نشوء حالة إنسانية خطيرة. فيتعين على المجتمع الدولي أن يزيد من دعمه ومساعدته لبلدان المنطقة.

وأود أن أشاطركم الأفكار التالية.

أولا، يجب علينا أن نزيد التعاون في استجابة مشتركة للنزاعات والتحديات. ففي هذا الوقت الذي نتكلم فيه، لا تزال بعض المناطق والبلدان في أفريقيا في قبضة حروب ونزاعات واشتباكات لا هوادة فيها. وتدعم الصين البلدان الأفريقية في إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية وتدعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مساعيها الحميدة. وقد اضطلعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة بوكو حرام ولجنة حوض بحيرة تشاد واتحاد نهر مانو، من بين جهات أخرى، بمساع قوية للتصدي للتحديات

الإقليمية وأسهمت إسهامات هامة في السلام والأمن الدوليين والإقليميين. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم الأمم المتحدة في تأمين الدعم المالي اللازم للجهود الإقليمية ذات الصلة. وما فتئ الصندوق الاستئماني المشترك بين الصين والأمم المتحدة للسلام والتنمية يقدم، منذ إنشائه، دعما ماليا لعدد متزايد من برامج السلام والأمن في أفريقيا.

ثانيا، يجب أن نكثف الجهود لمكافحة التهديدات الإرهابية بمزيد من القوة. وهذا يتطلب منا مساعدة بلدان المنطقة في تعزيز قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب والقضاء على نزعة التطرف، وكذلك في التصدي لمسائل أكثر أهمية مثل تحركات المقاتلين الإرهابيين الأجانب والتحقيق في تمويل الإرهاب والتواطؤ بين المنظمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة. لقد أنشأت الصين صندوق السلام والأمن الصيني الأفريقي لدعم التعاون الصيني الأفريقي في مجالات السلام والأمن وحفظ السلام والحفاظ على الاستقرار. وقد وصلت أول شحنة من مواد المعونة، التي بلغت قيمتها ٢٠٠ مليون يوان، إلى أفريقيا لدعم تطوير القوة الاحتياطية الأفريقية وقدرة أفريقيا على الاستجابة الفورية للأزمات. وبالإضافة إلى ذلك، قدمنا ٣٠٠ مليون يوان كمعونة لعمليات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل ولبناء القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

ثالثا، من الضروري التعجيل بعملية التنمية من أجل القضاء على الفقر المدقع والتخلف، لأنهما السببين الجذريين لانعدام الأمن وعدم الاستقرار. ويستلزم ذلك مواصلة تقديم الدعم الكامل للجهود الإقليمية الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساعدة بلدان المنطقة على بناء قدرتها في مجال الحوكمة بموارد ووسائل أكثر فعالية. ومن المهم أيضا زيادة الاستثمار في أفريقيا وتعزيز التجارة وبذل جهد كامل للقضاء على الفقر، مع التركيز بوجه خاص على إيجاد فرص التعليم والعمالة للشباب. وتشارك الصين بنشاط في مساعدة بلدان المنطقة على بناء هياكلها الأساسية من أجل زيادة القدرة على الترابط فيما بينها. وعلاوة على ذلك، تُبذل جهود مثل تقديم منح دراسية للدراسة في الصين وإنشاء مراكز تعليمية وتدريبية لتوفير فرص التعليم والتدريب المهني لعدد كبير من الشباب الأفريقي.

وتؤيد الصين زيادة التنسيق بين جميع وكالات الأمم المتحدة بغية العمل على نحو متآزر. وينبغي للأفرقة القطرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والكيانات الأخرى أن تبرز مواطن قوتها وأن تزيد التنسيق والتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل من أجل المشاركة بصورة مشتركة في أداء دور بناء في السلام والاستقرار الإقليميين. وستواصل الصين دعم العمل النشط الذي يقوم به الممثل الخاص شمباس ومكتبه.

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بكم في الرئاسة، سيدي الرئيس، كما أرحب بفييت نام والأعضاء المنتخبين الأربعة الآخرين في مجلس الأمن. ونتطلع إلى العمل معهم.

وفي سياق هذه الإحاطة، نرحب أيضا على وجه الخصوص بوفد النيجر. ونعلم بحكم ما حدث في الشهر الماضي أن النيجر عانى بصورة مباشرة من عواقب العنف في المنطقة. ونعرب له عن تعازينا في الخسائر التي تكبدتها قواته المسلحة.

ويسرنا كثيرا أيضا أن نرى الممثل الخاص للأمين العام شمباس يعود إلى القاعة لموافاتنا بالمعلومات. وننوه بالدور المثمر جدا الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في المنطقة. ونشيد على وجه الخصوص بالدور الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام من خلال مساعيه الحميدة. فالناس لا يرون دائما نتيجة ذلك العمل لأنه، بحكم طبيعته، عمل دبلوماسي وهادئ. ولكننا نعلم أنه عمل مستمر ونعلم أنه يحدث أثرا، لذلك أشكر السيد شمباس وفريقه على ذلك.

كما نعرب عن بالغ امتناننا للأمانة العامة والأمين العام على تقريرهما عن الاتجاهات السائدة في المنطقة (S/2019/1005). وكما قال آخرون، لا تزال هذه الاتجاهات تثير قلقا كبيرا، لا سيما في الجانب الأمني – ولكن أيضا في الجانب الإنساني – لأن الحالة الأمنية قاتمة للغاية وتؤثر تأثيرا خطيرا على فرص التنمية في المنطقة على نطاق أوسع.

ونود أن نتناول ثلاثة مجالات اليوم. المجال الأول هو الأمن، الذي سأتكلم عنه بمزيد من التفصيل. والمجال الثاني هو الانتخابات، التي سمعنا عنها قليلا اليوم. والمجال الثالث هو الأسباب الكامنة وراء النزاع وما يمكننا القيام به لمعالجتها بمجرد معالجة الحالة الأمنية.

وفيما يتعلق بالجانبين الأمني والإنساني، كما قلت، لا نزال نشعر بالقلق إزاء ما نشهده من دورات العنف المدمرة – وأعتقد أن السيد شمباس وصفها بأنها غير مسبوقة – والارتفاع الحاد بين العام السابق وما شهدناه في العام الماضي كان هائلا. إنها سبب حقيقي للقلق، لا سيما تدهور الحالة في وسط مالي، وهي منطقة قيد نظر المجلس بشكل منفصل، وفي شمال بوركينا فاسو منذ صدور التقرير الأخير. ويؤدي العنف المتزايد إلى تفاقم حالة إنسانية محفوفة بالمخاطر أصلا، لا سيما في وسط مالي وبوركينا فاسو. وقد أفرجت المملكة المتحدة للتو عن مبلغ إضافي قدره ٢٠ مليون جنيه استرليني كتمويل إنساني إضافي لمنطقة الساحل، علاوة على مبلغ ١٥ مليون جنيه استرليني الذي ننفقه بالفعل للمساعدة في معالجة الحالة. وعلينا جميعا أن نفكر مرة أخرى فيما إذا كنا نفعل ما يكفي في المنطقة للنظر في الحالة الإنسانية.

وكما قال آخرون، تجدر الإشارة أيضا إلى أننا ودول المنطقة بحاجة إلى ضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية لمن يقدمون الاستجابة الإنسانية. وينبغي أن نضمن قدرتهم على الوصول إلى المناطق التي يريدون الوصول إليها وأن نوفر لهم الحماية التي يحتاجون إليها، من الناحيتين القانونية والأمنية.

والمهم هو أن الأمن ينبغي أن يكون محور التركيز الرئيسي للمجلس. فلا يمكننا أن نساعد من يحتاجون إلى المساعدة على وجه الاستعجال ما لم نتمكن من مساعدة الدول التي يوجدون فيها للسيطرة على الحالة الأمنية هناك. وعلى غرار العديد من المتكلمين الآخرين في هذه القاعة، استمعنا إلى حديث الاتحاد الأفريقي في منتصف كانون الأول/ديسمبر، عندما تناولنا آخر مرة هذه المسألة، عما لدينا الآن من مبادرات إقليمية متنوعة على الجبهة الأمنية (انظر S/PV.8685). والشيء الوحيد الذي قد يرغب المجلس في النظر فيه هو ما إذا كان بوسعنا أن نضفي قدرا من الاتساق على تلك المبادرات، والنظر في كيفية صياغتها وفي ما إذا كانت المبادرات الحالية تعالج شواغلنا وما إذا كانت مزدوجة أو متكاملة. وهذا أمر يمكن أن ننظر فيه في الوقت المناسب تمشيا مع مشورة الاتحاد الأفريقي.

وفميا يتعلق بالانتخابات، من المفيد مرة أخرى أن نسمع عن إحراز بعض أوجه التقدم في المنطقة وتحقيق بعض الإنجازات خلال العام الماضي على الجبهتين السياسية والانتخابية. ونتفق مع السيد شمباس في تركيزه على مساعدة الدول على إجراء انتخابات ذات مصداقية خلال هذه الفترة المقبلة. ونرى أن حرية التجمع والتعبير ضروريتان لذلك؛ وبالتالي نأمل على وجه الخصوص أن يوجه السيد شمباس تلك الرسالة إلى دول المنطقة. وفي سياق الحالة الأمنية المتدهورة التي تطرقنا إليها بالفعل، علينا أن نساعد الدول على تجنب تحول الانتخابات إلى بؤر للعنف أو تمكين إساءة استعمال السلطة، لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى زيادة تفاقم النزاعات والعنف. ويجب أن يكون المواطنون قادرين على ممارسة حقهم الديمقراطي في التصويت دون خوف من الترهيب أو الانتقام. ونحن على استعداد للقيام بكل ما في وسعنا، بمشورة السيد شمباس، لدعم الانتخابات.

وفيما يتعلق بالأسباب الكامنة، من الواضح أن للجهود الإنسانية والأمنية الفورية لدعم الانتخابات والمنطقة الأوسع

نطاقا أهمية بالغة. ولكن علينا أيضا أن نفعل كل ما في وسعنا لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والعنف. ومن الأمور المثيرة للاهتمام التي نراها في التقرير أن هناك اعترافا متزايدا في البلدان نفسها بالحاجة إلى معالجة تلك المسائل الأساسية. لكن من الصعب جدا القيام بذلك في ظل انعدام الأمن المناسب. بيد أن الدول بمقدورها أن تفعل شيئا. فبمقدورها أن تعالج مسائل الحوكمة الطويلة الأجل عن طريق الحد من الانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن. وبمقدورنا أن نساعد الحكومات على بناء شرعيتها عن طريق توفير خدمات أساسية شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة حيثما يمكنها القيام بذلك. وهذا شيء أعتقد أنه ينبغي لنا أن نركز عليه بصورة أكبر، ويسرنا أن التقرير ينظر في إمكانية إعطاء مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل القدرة على مساعدة الأمم المتحدة في المنطقة على التفكير في المساعدة الإنمائية التي يمكن أن تقدمها ومتى يمكن أن تقدمها. وستساعد هذه الأنواع من التدخلات على بناء أسس الاستقرار الذي تمس حاجة المنطقة إليه.

ونشكر السيد شمباس وفريقه. فالمنطقة منطقة بالغة الأهمية، وأمامهما عام حافل بالتحديات، ولكنهما أيضا يحظيان بدعمنا الكامل.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادىء ذي بدء، أود أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بإستونيا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وفييت نام والنيجر في مجلس الأمن. وأود أيضا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة لشهر كانون الثاني/يناير. كما أود أن أشكر الولايات المتحدة على نجاحها في رئاسة المجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

ويود وفد بلدي أن يشكر الممثل الخاص للأمين العام محمد بن شمباس على إحاطته الشاملة وفريقه على العمل الذي يقومان به في المنطقة.

وننوه ببعض أوجه التقدم الجديرة بالثناء في المنطقة، بما في ذلك الحوار السياسي في عدة بلدان والتقدم المحرز في آليات العدالة الانتقالية وفي إصلاح قطاع الأمن. بيد أننا نلاحظ بقلق التوتر المتصل بالانتخابات في بعض البلدان الذي أدى إلى مواجهات عنيفة، ونود أن نؤكد من جديد أهمية العمليات السياسية السلمية. وعلى الرغم من التطورات الإيجابية، لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء انتشار الإرهاب والأنشطة الإجرامية وإزاء العنف الطائفي الذي يسفر عن خسائر بشرية ومادية. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، لا يزال عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل عملا حاسما. ونحيط علما بالاستعراض الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل استنادا إلى التقييم الذي خلص إليه أصحاب المصلحة الذي أكد جدوى نشاط المكتب واضطلاعه بولايته بطريقة فعالة في مجال الدبلوماسية الوقائية في المنطقة دون الإقليمية. وإذ ننظر في تجديد ولاية المكتب، نرى أن العديد من مجالات التركيز تكتسي أهمية خاصة. ويجب على المكتب أن يواصل الاضطلاع بدور الوساطة والمساعي الحميدة لدعم بلدان المنطقة في سياق العمليات الانتخابية وعمليات السلام. ويكتسي الأهمية ذاتها التحليل الإقليمي، بما في ذلك الاتجاهات السياسية والأمنية والتهديدات للسلام والأمن، علاوة على الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. وينبغي للمكتب أن يعزز التآزر والتكامل مع الفريق القطري للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية استنادا إلى ولاية كل منها وقدراتها.

ثانيا، يجب علينا أن نكافح الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2019/1005) وفي الإحاطة التي قدمها ممثله الخاص، فإن الجريمة البحرية والهجمات الإرهابية والاتجار بالمخدرات تزداد في المنطقة دون الإقليمية. ولا تزال الجماعات الإرهابية تواصل توسيع مناطق

نفوذها وتسبب الأذى لأفراد الأمن والمدنيين. ولذلك، فإن من الأهمية بمكان دعم البلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل لأجل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويجب أيضا تقديم الدعم المستمر للمبادرات الجماعية من قبيل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات. وبالإضافة إلى ذلك، تسهم محدودية وجود السلطات الحكومية في انعدام الأمن في المنطقة. وبالتالي فإن تعزيز قدرة الدولة والمؤسسات أمر أساسي لضمان أمن السكان وتوفير الخدمات الأساسية وبناء ثقة المجتمع المحلي.

ثالثا، من المهم معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. ويجب أن يكون نهجنا الأمني جزءا من استراتيجية أوسع نطاقا. ويجب على البلدان في المنطقة دون الإقليمية أن تكثف جهودها الرامية إلى التصدي للفقر وعدم المساواة والتهميش وضعف البنى التحتية والخدمات الاجتماعية. ويجب على الشركاء الدوليين أن يواصلوا دعم تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد والبرنامج الاستثماري ذي الأولوية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل.

ختاما، يتطلب بناء السلام الدائم والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية توفر الإرادة السياسية وبذل الجهود الوطنية والإقليمية، فضلا عن تقديم الدعم من قبل المجتمع الدولي. وتكتسي كفالة الاستقرار السياسي ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والتصدي للأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار الأساسي أهمية لتوطيد السلام في المنطقة على نحو يمهد الطريق لتحقيق التنمية المستدامة.

السيدة نورمان شالي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): بداية، أود أن أشاطر زملائي الترحيب بكم، السيد الرئيس والأعضاء الجدد في هذه القاعة، وأن أهنئكم على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع جميع أعضاء المجلس.

وأشكر الممثل الخاص شمباس على ملاحظاته. ونشيد به ومكتبه لتعزيز السلام والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في الأجل الطويل. ويعتبر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل رائدا إقليميا في مجال الدبلوماسية الوقائية. ومع زيادة تدهور الوضع الأمني والتحديات السياسية أصبح عمله أكثر أهمية من ذي قبل. ونأمل أن تدعم جهوده في عام ٢٠٢٠ الأفكار والتركيز على النحو الذي بينته الإحاطة التي عقدت في الشهر الماضي بشأن العنف والإرهاب القبلي (انظر S/PV.8685)، التي شاركنا في استضافتها مع كوت ديفوار.

ونلاحظ أيضا، في تقرير الأمين العام (S/2019/1005)، قائمة طويلة من الرحلات الدؤوبة التي قام بها الممثل الخاص في المنطقة، فضلا عن الاستفادة من المساعي الحميدة لتخفيف حدة التوتر وتحقيق الوحدة والحفاظ على السلام. وإذ ينظر مجلس الأمن في تجديد ولاية المكتب خلال الأسابيع المقبلة، ستواصل الولايات المتحدة دعم فريق الممثل الخاص والالتزام بكفالة أداء عمله بأكبر قدر ممكن من الفعالية.

وأنتقل الآن إلى تقرير الأمين العام الأخير عن المكتب. وتشعر الولايات المتحدة ببالغ القلق لتزايد أعمال العنف التي سببتها شبكات التطرف والجريمة في حوض بحيرة تشاد ومنطقة الحدود بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر. وقد شهد ذلك مباشرة السفير أباري الموجود هنا في المجلس اليوم، مثلما شهده بلده. ونعرب مرة أخرى عن تعازينا على الخسائر في الأرواح التي حدثت في بلده وندين تلك الهجمات الإرهابية.

ويساورنا القلق من ازدياد تشريد السكان والقيود المفروضة على إيصال المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء منطقة الساحل حيث لا يزال هناك ٢٥ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة

الإنسانية. ويجب علينا أن نعمل جميعا معا لضمان حصولهم عليها. وبالرغم من أن مكتب الأمم المتحدة أساسي لتحقيق الاستقرار الإقليمي فإنه لن يسعه الحفاظ على الاستقرار بمفرده. وندعو بلدان غرب أفريقيا المتضررة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى ضمان حصول جميع مواطنيها على التعليم والرعاية الصحية والمزيد من فرص العمل. ومن شأن تحسين نوعية الخدمات وتوسيع نطاقها أن يحول اليأس إلى أمل للكثيرين، فضلا عن إسهامه بقدر كبير في مكافحة التطرف العنيف والجريمة في المنطقة. وبالمثل، فإن بذل المزيد من الجهود الجادة لتلبية الاحتياجات الأساسية أن يؤكد للسكان أيضا أن حكومات بلدانهم هي مؤسسات ديمقراطية وتتسم بالمسؤولية.

ولا يزال الوضع في مالي مثيرا للقلق بالنسبة للولايات المتحدة على وجه الخصوص نظرا لتأثيره على منطقة الساحل برمتها. ونأمل أن ينضم إلينا جميع أعضاء المجلس على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، في حث الأطراف الموقعة على اتفاقات الجزائر على الوفاء بالمعايير المنصوص عليها في القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩). وسيعزز ذلك إلى حد كبير الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار مالي ومنطقة الساحل. ويجب على الحكومات أيضا أن تواصل مواءمة الأهداف الإنسانية وبناء السلام والتنمية مع تقديم المساعدة إلى المكتب، لأجل التصدي بمزيد من الفعالية للأسباب الجذرية للتطرف العنيف. وليس ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في صنع القرار وعمليات السلام سوى وسيلة هامة أخرى لتحقيق ذلك. وندعو المجلس أيضا على مواصلة إيلاء الأولوية للتمويل الكافي ل والذي يمكن التنبؤ به للأنشطة الإنسانية. وندعو الجهات المانحة الأخرى إلى زيادة مساهماتها في خطط الاستجابة الإنسانية.

ويكتسي هذا العام ٢٠٢٠ أهمية بالغة لمستقبل الاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وسوف يمارس المواطنون حقهم في اختيار قادتهم في كل من بوركينا فاسو، توغو، غانا، غينيا، كوت ديفوار، والنيجر من خلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية المتوقعة. وبالإضافة إلى ذلك، تعرب الولايات المتحدة عن شعورها بالارتياح للانتخابات الرئاسية التي جرت في السنغال وغينيا - بيساو في عام ٢٠١٩، فضلا عن استمرار عمل لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات في غامبيا. بيد أننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء سعي بعض بلدان غرب أفريقيا إلى تقييد الحريات الأساسية في التعبير السياسي. تحقيقا لتلك الغاية، تحث الولايات المتحدة حكومات المنطقة على تهيئة بيئات سياسية سلمية ومفتوحة واحترام حرية التعبير والتجمع وتيسير المشاركة الكاملة لوسائل الإعلام والمجتمع المدني والجماعات المعارضة في الحياة العامة. ونحث جميع الجهات الفاعلة على استخدام الحوار بدلا من العنف لتسوية خلافاتها.

ختاما وكما قال الممثل الخاص في وقت سابق، فإن وقت العمل الآن. وتحثه الولايات المتحدة على مضاعفة الجهود التي يبذلها المكتب مع أصحاب المصلحة بغية اتخاذ خطوات ملموسة صوب تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في المنطقة. وفي الإمكان تحقيق الاستقرار وهو ما يحتاجه ويستحقه السكان في غرب أفريقيا. ونؤكد له دعمنا.

السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أهنئ فييت نام على توليها رئاسة مجلس الأمن. وأود أن أرحب بجميع الأعضاء الجدد الذين انضموا إلى المجلس توا. وأشكر أيضا الممثل الخاص شمباس على إحاطته اليوم، وأغتنم هذه الفرصة لأثني على جهوده وجهود فريقه للاضطلاع بولايتهما بكفاءة كبيرة في بيئة متزايدة الصعوبة، كما سمعنا ذلك من خلال الإحاطة التي قدمها.

وتود جنوب أفريقيا أن تعرب عن تأييدها الكامل للدور الذي يضطلع به المكتب في منطقة غرب أفريقيا والساحل. ونؤيد تجديد ولاية ذلك المكتب الهام التي ستشملها مداولات المجلس خلال هذا الشهر.

ونشيد بالجهود التي يبذلها المكتب لأجل تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية في مجال الصمود في مواجهة النزاعات وتهيئة بيئة مواتية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة. وذلك أمر ضروري مع استمرار الجهود المبذولة لتحسين تلك القدرات إلى جانب استراتيجيات الأمن، لتمهيد الطريق المؤدي إلى تحقيق السلام والاستقرار.

لا تزال جنوب أفريقيا تشعر بالقلق إزاء استمرار الهجمات الإرهابية ضد المدنيين وقوات الأمن والدفاع وكذلك حفظة السلام في بوركينا فاسو ومالي والنيجر وبلدان حوض بحيرة تشاد، والتي حصدت أرواح الكثيرين. ومن المفجع أن الهجمات الإرهابية تمتد إلى بلدان أخرى في المنطقة لم يسبق أن تضررت منها.

ويساورنا قلق بالغ أيضا إزاء تزايد العنف القبلي، الذي يشكل تهديدا أمنيا متزايدا ويسبب تفاقم الوضع الأمني والإنساني في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويلزم وضع تدابير فعالة لإيجاد حل للمنازعات بين المزارعين والرعاة، فضلا عن العنف القبلي. ونرحب في ذلك السياق بتعاون مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مع مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام على دعم البرامج الوطنية والعابرة للحدود التي تهدف إلى معالجة التوترات الناجمة عن النزاعات المتصلة بالترحال الرعوي، ومنع التطرف العنيف، وتمكين الشباب والنساء في علميات بناء السلام وآليات منع نشوب النزاعات.

وتشجعنا المبادرات التي اتخذتها بلدان المنطقة لتحسين الحالة الأمنية. فالقرار الذي اتخذه مؤتمر القمة الاستثنائي المعني بالإرهاب الذي عقدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ دليل على ما يبديه القادة الأفريقيون من تصميم وإرادة سياسية في التصدي الجماعي للتحديات الأمنية في المنطقة. وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي دعما مكثفا يكافئ ما أبدته المنطقة من تصميم حازم في هذا الصدد، من أجل المساعدة على التنفيذ الناجح لاستراتيجية تحقيق الاستقرار للبلدان المتضررة من تنظيم بوكو حرام، وخطة الاستثمار ذات الأولوية التي وضعتها مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل، واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل. ونحن نؤمن بأن تنفيذ تلك الخطط، المنصوص عليها في الاستراتيجيات المذكورة أعلاه، سيسهم في التصدي للتحديات التي تواجهها المنطقة.

وتتسم بأهمية كبيرة الشراكةُ بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فضلا عن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، من أجل تعزيز جهود التنسيق الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجيات الإقليمية.

واستمرار عمليات التشاور والحوارالوطني بين بلدان المنطقة لمعالجة المسائل المتصلة بالانتخابات هو عمل جدير بالثناء من أجل صون السلام والاستقرار. وفي ذلك السياق، نشجع مكتب الأمم المتحدة على مواصلة التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثات الوساطة والمساعي الحميدة التابعة لها، لا سيما في ضوء الانتخابات المقرر إجراؤها في العديد من بلدان المنطقة خلال عام ٢٠٢٠.

ونرحب بالتزام بلدان المنطقة بتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، تمشيا مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتسرنا بصفة خاصة التوصية المنبثقة عن المشاورات السنوية التي عقدها الفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، بخصوص قيام مكتب الأمم المتحدة بتنظيم منتدى إقليمي سنوي للمرأة والشباب. وتتمشى التوصية مع الدعوة الواردة في القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩)، والتي تشجع المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية

على النظر في عقد اجتماعات خلال الفترة السابقة للذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بمشاركة الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين والمجتمع المدني، من أجل استعراض تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

ونشيد أيضا بالجهود المبذولة لتحسين التكافؤ بين الجنسين في بلدان غرب أفريقيا من خلال اعتماد التشريعات ذات الصلة، مما سيزيد من عدد النساء المعينات في المناصب العليا ويحسن دور المرأة ومشاركتها الهادفة في عمليات صنع القرار.

وفي الختام نكرر موقفنا الذي يؤكد الأهمية البالغة لاتباع نهج شامل يتضمن معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن وعدم الاستقرار، من أجل تحقيق السلام المستدام في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أعرب لكم بدوري عن تهاني، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر أصدقاءنا في وفد الولايات المتحدة على رئاستهم الفعالة جدا، التي سمحت لنا بعدم عقد جلسات خلال الأيام العشرة الأخيرة من عام ٢٠١٩، وأن أرحب بأعضاء المجلس الجدد.

واسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة السيد محمد بن شمباس، الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، على إحاطته، وأن أعرب عن التقدير لتقرير الأمين العام (S/2019/1005). وتوافق ألمانيا تماما على ما قاله السيد شمباس وعلى مضمون تقرير الأمين العام. وأنا معجب جدا بالكلمات الإيجابية العديدة التي أدلي بها حول هذه الطاولة. ومن جانبنا، كان من المهم جدا أن نسمع سفير النيجر يلهج بكلمات إيجابية جدا عن عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وموظفيه، نظرا لأن بلده من أكثر البلدان تضررا. ونؤيد أيضا أولئك الذين يدعمون مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، مثل زميلي الفرنسي، ويريدون تعزيزه ماديا وماليا، نظرا لأن الممثل الخاص للأمين العام يتبع نهجا متكاملا وكليا كما ذكر في التقرير – وهي عبارة استخدمها للمرة الأولى اليوم زميلنا من الجمهورية الدومينيكية، وحذا آخرون حذوه. ونتفق مع السيد شمباس في وصفه هذا النهج بالحاسم لمنع نشوب الصراعات.

ومن ضمن الجهود التي يبذلها الممثل الخاص، على سبيل المثال لا الحصر، أود أن أبرز تيسير الحوارات الوطنية، والمساعدة على تنفيذ الإصلاحات المؤسسية والدستورية، وتعزيز حقوق الإنسان، وإدراج المنظور الجنساني في عمله.

وفيما يتعلق بالحالة في غرب أفريقيا، ليس من الضروري تكرار ما سبق قوله. فقد حدثت تطورات إيجابية في بعض البلدان، مثل السنغال وسيراليون وغامبيا وليبريا، بما في ذلك ما يتعلق بالانتخابات ومسائل أخرى. غير أنه حدثت أيضا زيادة كبيرة في الخسائر من الأرواح. فالأرقام التي قدمها الممثل الخاص، بما في ذلك فيما يتعلق بالمشردين، هي أرقام مأساوية.

وفي كانون الأول/ديسمبر، ناقشنا الأسباب الجذرية للنزاعات والعنف في أفريقيا (انظر S/PV.8685). وأود أن أسلط الضوء في بياني على أهم النقاط من وجهة نظرنا. والعامل الأول، الذي أبرزه العديد من المتكلمين حول هذه الطاولة، هو تغير المناخ وتداعياته الأمنية. فتغير المناخ يؤدي إلى اشتداد شح الموارد، وشح الموارد يؤدي إلى النزاعات بين الرعاة والمزارعين، على نحو ما أبرزه التقرير. ويهيئ شح الموارد تربة خصبة للعنف والتطرف العنيف والإرهاب ويتسبب في الهجرة.

والعامل الثاني هو اللامساواة. وفي ذلك الصدد، أود أن أثني على زميلي من جنوب أفريقيا، الذي وجه للتو نداء متحمسا جدا من أجل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد أُحرز بعض التقدم في العمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين. وأود أيضا أن أبرز مبادرة شبكة القيادات النسائية الأفريقية، التي أرى أنها تقوم بعمل بالغ الأهمية. وقد أحرز تقدم في بعض البلدان، ومنها النيجر. والمساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة

ليستا هدفين في حد ذاتهما. والمشاركة الفعالة والمتساوية للمرأة في عمليات صنع القرار تزيد من إمكانيات تحقيق السلام والأمن المستدامين، وهناك دراسات إحصائية في هذا الصدد.

والمسألة الثالثة هي انتهاكات حقوق الإنسان، التي تحدث في كثير من الأحيان على أيدي الإرهابيين وكذلك في سياق تدابير مكافحة الإرهاب. وأود أيضا في ذلك الصدد، على غرار السيد شمباس، أن أستشهد بقول الأمين العام إن تدابير مكافحة الإرهاب يجب أن تحظى بثقة السكان المحليين ودعمهم، وهو عامل أرى أنه أساسي. فعدم احترام حقوق الإنسان في معرض تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب يدفع السكان المهمشين إلى التطرف العنيف.

وتتعلق نقطتي الرابعة بإغلاق المدارس. فكثيرا ما يستهدف الإرهابيون المدارس في عملياتهم، ومن ثم تُغلق المدارس لأسباب أمنية. وهو تطور من أحزن التطورات التي شهدناها في منطقة الساحل وخارجها. فللتعليم دور أساسي في مكافحة الأسباب الجذرية للتطرف والعنف والفقر. وسيكون حرمان الأطفال من حقهم في التعليم سببا جذريا للمشاكل في المستقبل.

وأود أن أختتم بياني. إننا بحاجة إلى اتباع نهج متكامل، كما هو الحال، ونؤيد بشدة تعزيز مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. كما نعتقد، على نحو ما قال زميلنا البريطاني، أن علينا أن نرى كيف يمكن تنظيم الجهود التي تبذلها جميع وكالات الأمم المتحدة حتى تتمكن من العمل معا بأكثر الطرق فعالية. وفي هذا السياق، أرى أن المنسقين المقيمين يضطلعون بمهمة بالغة الأهمية. ونحن بحاجة إلى التعاون، كما يجري، وأود أن أسلط الضوء على التعاون مع الشركاء الإقليميين والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وما إلى ذلك. وأود هنا أن أشير إلى ما ذكره زميلي، ممثل جنوب أفريقيا، الذي شدد للتو على تلك المسألة.

كما أود أن أتناول نقطة واحدة أدلى بها زميلي، ممثل بلجيكا مارك، فيما يتعلق بعمليات التبادل مع لجنة بناء السلام ودعم صندوق بناء السلام، وهي مسألة أرى أيضا أنها تكتسي أهمية بالغة.

أخيرا، فإن المسؤولية الرئيسية عن جميع جهود التنمية في المنطقة تقع على عاتق فرادى الحكومات، التي يتعين عليها بناء الثقة في دولها وفي مؤسسات الدولة؛ وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى السكان؛ وضمان سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان؛ والتواصل مع المجتمع المدني؛ وإدماج النساء والشباب، على وجه الخصوص.

السيد البعتي (تونس): أبدأ هذه المداخلة بتهنئتكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وهو الشهر الأول من عضويتكم في هذا المجلس. فتقبلوا تهانينا لكم ولوفدكم. وكذلك أريد التعبير عن استعدادنا للعمل سويا معكم ومع بقية الزملاء، أعضاء هذا المجلس، قصد القيام بالعهدة التي أوكلها الميثاق إلى أعضاء مجلس الأمن.

أريد كذلك أن أتوجه، من خلالكم، إلى بقية الزملاء وإلى الأمانة العامة بالشكر لما تفضلوا به قصد تسهيل إدماج الفريق الذي يرافقني في عمل هذا المجلس. وكذلك لا يفوتني أن أتقدم بالتهنئة للوفد الأمريكي والسفيرة كيلي كرافت على رئاستها الموفقة لشهر كانون الأول/ديسمبر.

وأريد أن أشكر جزيل الشكر السيد محمد بن شمباس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، على إحاطته القيمة حول أنشطة المكتب وعمله الدؤوب لإحلال السلم والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بالتعاون مع الشركاء الدوليين والإقليميين.

وبما إنني أتناول الكلمة لأول مرة بخصوص الشأن الأفريقي، أود التأكيد – انطلاقا من أهمية البعد الأفريقي في هويتنا وسياساتنا – على أن أمن الساحل وغرب أفريقيا وأمن تونس ومنطقة المغرب العربي مرتبطان ارتباطا وثيقا.

وسأتطرق في هذا البيان إلى نقاط ثلاث.

أولا، فيما يتعلق بالدور الذي يضطلع به المكتب، يثمن وفد بلادي الدور المحوري الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وانتهاجه مقاربة شمولية تعالج التحديات المتفاقمة التي تعصف بالمنطقة، واعتماده على منهج التواصل وتنظيم الحوارات الوطنية وجهود الوساطة، بالإضافة إلى إيلاء الأولوية لمنهج الوقاية، بما يسهم في توفير بيئة ملائمة في أفق الانتخابات المزمع إجراؤها في العديد من بلدان المنطقة في عام ٢٠٢٠. وقد أثبتت هذه المقاربة فعاليتها وأهميتها في الوقاية من النزاعات والحد من نشوب الأزمات ومكنت المكتب من الاضطلاع بدور محوري في مجال تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية ودعم الديمقراطية والحكم الرشيد وتمكين المرأة ودفع التكافؤ بين الجنسين، وذلك من خلال المساعدة على اعتماد التشريعات الكفيلة بتعزيز حضور المرأة في مراكز القيادة وصنع القرار. وتدعم بلادي الاستعراض الاستراتيجي الذي تم إنجازه بخصوص تعزيز ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونأمل أن تفضي المشاورات الجارية بهذا الشأن إلى توافق أعضاء مجلس الأمن على توسيع مهام المكتب ودعمها.

ثانيا، فيما يتعلق بالوضع الأمني والإنساني، تتابع تونس بانشغال عميق تطور الأوضاع في منطقتي غرب أفريقيا والساحل. وقد اطلعنا بكل اهتمام على ما ورد في التقرير الأخير للأمين العام في هذا الشأن (S/2019/1005)، ولا سيما بخصوص تصاعد الأعمال الإرهابية والإجرامية واستفحال الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي هذا الإطار، فإن تطور قدرات المجموعات الإرهابية والإجرامية في التحرك والتنقل، وحتى السيطرة الميدانية على بعض المناطق وإدارتها، بما فيها من سكان، مستغلة في ذلك غياب السلطات العمومية وعدم توفير الخدمات والمرافق الخاصة، يمثل مصدر قلق وانشغال لنا. كما نعتبر ما تشهده المنطقة من نزاعات واشتباكات بين الرعاة والمزارعين من أجل الموارد الطبيعية، إضافة إلى تصاعد النزاعات العرقية والدينية، عوامل تهدد بصفة جدية الأمن والاستقرار وتوفر مناخا ملائما لتفاقم أنشطة المجموعات المتطرفة والإرهابية.

كما ساهمت الهجمات الإرهابية في زيادة تشريد السكان ودفعهم إلى النزوح من مكان إلى آخر في جو يتسم بانعدام كلي للأمن وتدهور الحالة الإنسانية، مما دفع إلى غلق المرافق الصحية والتربوية في ظل غياب كلي للسلطات الوطنية والمحلية.

ثالثا، فيما يتعلق بمساعي إحلال الأمن والسلام في المنطقة، نعبر عن دعمنا للجهود التي تبذلها البلدان المشاركة في القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل التصدي لهذه التحديات. ونرى أنه من الضروري مساعدة بلدان المنطقة على تعزيز قدراتها على مجابهة التهديدات الجديدة. ويقتضي ذلك أن تنصب الجهود حول انتهاج مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد، تأخذ في الاعتبار البعد الأمني والسياسي، بما فيه الحوكمة الرشيدة وأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ورؤية الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق في القارة الأفريقية.

ونود هنا التشديد على أهمية أن تتزامن الإجراءات السياسية والأمنية مع مقاربات إنمائية، ترمي إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء الصراعات وحالة عدم الاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونعتقد أن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل تمثل إحدى الوسائل الرئيسية الكفيلة بمساعدة بلدان المنطقة لما تتضمنه من آليات تكثيف وتنسيق الدعم الدولي والإقليمي لدول المنطقة.

وفي هذا السياق، نشيد بالمبادرات الدولية والإقليمية التي تم إنجازها في عام ٢٠١٩، على غرار مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واجتماع مجموعة الدول السبع في شهر آب/أغسطس في بياريتز، والتي ركزت في أعمالها على الوضع في المنطقة، فضلا عن الاجتماع الذي جمع في تموز/

يوليه ٢٠١٩ بين وزراء التعاون التنموي لمجموعة الدول السبع ومفوض الاتحاد الأوروبي للتعاون الدولي والتنمية ونظرائهم في دول الساحل الخمس لمعالجة الأسباب الجذرية لغياب التنمية واستفحال الفقر والتهميش في الساحل. وكذلك، نتطلع إلى القمة التي سوف تنعقد قريبا في باريس. وجميع هذه المبادرات تعكس وعيا إقليميا ودوليا متزايدا بأن الطابع العابر للحدود لهذه التهديدات يقتضي إحياء شراكة دولية واسعة تأتي بالدعم الضروري وبشكل ملح لشعوب المنطقة.

ختاما، نشدد على دعمنا الكامل لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ورئيسه القدير، السيد محمد بن شمباس.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يسعدنا توليكم رئاسة هذه الجلسة، سيدي الرئيس، ونتمنى لبلدكم رئاسة ناجحة لمجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير. ونرحب أيضا بجميع الزملاء الذين انضموا إلينا في عضوية المجلس في العام الجديد. ونرحب بمشاركتهم ونحن على استعداد للتعاون معهم بشكل وثيق وبناء. كما نشكر الزملاء الأمريكيين الذين كانت رئاستهم للمجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر ناجحة وفعالة للغاية.

وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، السيد محمد بن شمباس، على إحاطته.

ونشاطر السيد شمباس شواغله التي أعرب عنها فيما يتعلق بالتدهور المستمر للحالة الأمنية في ذلك الجزء من القارة. ويساورنا بالغ القلق لاتساع رقعة المنطقة الجغرافية للنشاط الإرهابي والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في منطقة الساحل. وللأسف يتزايد عدد مؤيدي تلك الأيديولوجية المتطرفة. ونتلقى بشكل أسبوعي تقريبا تقارير مأساوية عن مقتل العشرات من الأفراد العسكريين والمدنيين على أيدي العصابات الإجرامية في مختلف بلدان المنطقة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، تضررت مالي وبوركينا فاسو والنيجر بشكل خاص. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لتلك البلدان في مكافحة الإرهاب، ونعرب عن خالص تعازينا فيما يتعلق بالهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا، وتحديدا في النيجر. وفي الوقت نفسه من المهم أن نتذكر أن دول خليج غينيا معرضة أيضا لخطر زعزعة الاستقرار.

فمن المسؤول عن هذه التطورات المؤسفة؟ كما نرى من مناقشة اليوم، تختلف الآراء فيما يتعلق بالإجابة على ذلك السؤال. ولا نشكك بالطبع في أن المنطقة تواجه مشاكل أساسية، مثل ضعف الحوكمة والتوترات بين الطوائف والقبائل والحماية غير الكافية لحقوق الإنسان وتغير المناخ. فلا بد من معالجتها كافة.

لكن إن راجعنا التاريخ، لا لسنة أو سنتين فحسب، بل على مدى العقود الأخيرة، سيتضح أن تلك الظواهر ليست بجديدة وأن السلطات المحلية تمكنت بشكل عام من التخفيف من حدتها. ونحن مقتنعون بأن الدافع الحقيقي الذي أشعل الأزمة الحالية التي لم يسبق لها مثيل كان هو الأعمال المتهورة التي قام بها الذين أطلقوا العنان للفوضى في ليبيا من خلال استخدام القوة العسكرية للإطاحة بالسلطات الشرعية هناك. وكما أشار العديد من أصحاب المصلحة في المنطقة، سيكون من المستحيل تقريبا تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الساحل دون استقرار الحالة في ذلك البلد.

والقضاء على الإرهاب إحدى الأولويات العليا للبلدان الأفريقية. وفي ذلك الصدد، جاءت الجهود التي تبذلها دول المنطقة لمواجهة التهديدات المتزايدة في الوقت المناسب. وهي تكتسي أهمية خاصة في الوقت الذي تنسق فيه الجماعات الإرهابية على نحو متزايد وبنشاط أعمالها. إننا نؤيد التعهدات

التي التزمت بها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مؤتمري القمة الأخيرين في نيامي وأبوجا بجمع الأموال لمكافحة الجهاديين. ونتفق مع الرأي بأن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات المنشأة لمكافحة بوكو حرام تحتاجان إلى دعم دولي إضافي. ونقدم من جانبنا المساعدة إلى الدول الأفريقية من خلال القنوات الثنائية.

لكن في الوقت نفسه من الواضح أنه لا يمكن القضاء على الإرهاب بالوسائل العسكرية وحدها. ومن الضروري التصدي بفعالية لتوسع الأيديولوجية المتطرفة والشروع في معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الحادة وتعزيز مؤسسات الدولة وتعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، نولي أهمية كبيرة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وكذلك أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

ويحدونا الأمل في اختتام الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٠ في العديد من بلدان المنطقة في بيئة من القانون والنظام. ونرحب بالاختتام الناجح للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في غينيا – بيساو. ونأمل في استهلال صفحة جديدة في تاريخ البلد، مما سينهي عدم الاستقرار والاضطراب السياسي.

ونود في الختام أن نؤكد للسيد شمباس مرة أخرى دعم روسيا المتواصل لجهوده الشخصية وأنشطة مكتبه في معالجة الأزمات الإقليمية والمسائل المتعلقة بالوساطة السياسية والمساعدة على تعزيز مؤسسات الدول وإيجاد سبل لتعزيز التنمية الاقتصادية ومكافحة التطرف والإرهاب. إن نطاق عمله ونتائجه يستحقان أسمى الثناء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فييت نام.

أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2019/1005) بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والممثل الخاص للأمين العام، السيد محمد بن شمباس، على إحاطته الشاملة.

ويود وفد بلدي أن يدلي بالملاحظات التالية:

أولا، نشيد بالعمل المتواصل الذي يضطلع به المكتب والجهود التي بذلها من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٩ في مساعدة وإدامة جهود السلام ومنع نشوب النزاعات في بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونرحب أيضا بالتطورات الإيجابية في العملية السياسية وجهود إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاعات ونتائج تحقيق السلام في السنوات العديدة الماضية في بلدان المنطقة.

ثانيا، على الرغم من إحراز تقدم هام على مر السنين، فإننا نرى أن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لتوطيد السلام الذي لا يزال هشا والتصدي للتحديات الإنمائية الكبرى. ويساورنا القلق إزاء تدهور البيئة الأمنية في بعض البلدان، ولا سيما التطرف العنيف والإرهاب والأنشطة الإجرامية. وتشكل هذه التهديدات المختلطة عاصفة عارمة تقوض بشكل خطير السلام والتنمية المستدامة في أي بلد. وندين بشدة جميع أشكال العنف والإرهاب، ولا سيما الهجمات الإرهابية المميتة التي شنت مؤخرا على المدنيين وقوات الأمن في النيجر وبوركينا فاسو ومالي.

ثالثا، نرحب بالنتائج المنبثقة عن الانتخابات الرئاسية التي جرت في غينيا – بيساو في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وندعم أيضا توغو وغينيا وكوت ديفوار وبوركينا فاسو وغانا والنيجر في ضمان إجراء انتخابات ناجحة في عام ٢٠٢٠.

رابعا، نؤيد كل المبادرات والجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والشراكات على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل تعزيز

المزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتصدي للأسباب الجذرية وغيرها من التهديدات المتعلقة بالأمن، بما في ذلك تغير المناخ في المنطقة.

ختاما، نؤيد الدور الذي تضطلع به القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بما في ذلك في تشاد وموريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر، في مكافحة الإرهاب عبر الحدود الوطنية في المنطقة، ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي دعم القوة، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.